اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته وانت اذا نظرت فى المرآة ومشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان الاولى ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا لجاعلا المرآة آلة للملاحظتها او لايخفى عليك ان المرآة وان كانت مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر ان يحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة للحكم عليها واما الصورة فانها تكون مشاهدة بتبع غير ملتفت اليها فظهر ان المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات وتارة آلة للابصار الغير فقس على هذه المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة واتسق ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبت القيام الى زيد ككلمة فى الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حاليتها فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك لايمكنك ان يحكم عليها اوبها واما فى الحالة الثانية فهى ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها فهى على الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية كذلك يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لاتستقل بالمفهومية واذا تمهد هذا فقول الابتداء معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه وملحوظا فى ذاته صالحا ان يحكم عليه وبه ويلزم ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وذلك بعد ملاحظة على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص فقول ابتداء سيرى البصرة وايزجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث هو آلة بين السير والبصرة و جعله آلة لمعرفة حالتها كان معنى غير مستقل بنفسه ولابصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ماذكره ابن الحاجب فى الايضاح حيث قال الضمير فى دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار

الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقة لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليحصل معناه فى الذهن اذ لايمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظة لا لان الواضع اشترط فى دلالته على معناه الافرادى حذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه بدون ذكره فانه لا يرجع الى طائل مر وبلزم تحكم بحيث كما قرره بعض المحققين فى شرحه للمختصر واذا عرفت معنى الاسم والحرف فاعلم ان الفعل كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل بالمفهومية وهو الة لملاحظة غيره اعنى النسبة الحكمية فى المثال المذكور فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها الا ان احدهما منتسب بدلالة اللفظ والاخر وان كان متعينا فى نفسه بوجه وملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لايدل عليه فلا يحصل هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار اشتماله على معنى مستقل صار عنوانا عن ولما اعتبر فيه ايضا نسبة تامة على ان ذلك المعنى المستقل يكون منشو الى غيره بتلك النسبة وقع محكوما به باعتبار ذلك المعنى المستقل و اما مجموع معناه فلا يصح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به فارتفع عنه مرتبة الحرف وبلغ الى مرتبة الاسم وبالجملة فالحرف لما كان موضوعا لمعان نسبية مخصوصة هى الآلة بملاحظة معان اخر وتعرف احوالها وضعا عاما كان يمتنع ان يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لابد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمجازاة الالفاظ مع الصور الذهنية والاسم لما كان موضوعا لمعان ملحوظا بالذات مستقلا بالمفهومية ولم يعتبر معها نسبة تامة لاعلى انها منسوبة الى غيرها ولاعلى انها منسوبة اليها امكن الحكم عليه وبه واما الفعل فلما اعتبر

(وهو قضاة المسلمين عضد الملة والدين)

(لملاحظتها معه)

Copyright © King Saud University